مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد7 / العدد 12 ديسمبر (2019)، ص ص 169–185

ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

تحليل العلاقة: تركيز – ربحية في الصناعة المصرفية الجزائرية

وفق نموذج الإقتصاد الصناعي

Relationship Analysis: Concentration-Profitability in the Algerian Banking Industry

According to the industrial economy model

 2 محمد رضا بوسنة 1 ، العيد قريشي

Mohammed Ridha BOUCENNA¹, Laid KORICHI²

bousenna.reda@univ-oeb.dz أجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،

laid.korichi@univ-jijel.dz ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيحل

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين تركيز الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية الجزائرية وذلك وفق نموذج الإقتصاد الصناعي، من حلال دراسة تحليلية للعلاقة بين مؤشر تركيز الصناعة ومؤشر الربحية في الصناعة المصرفية، خلال الفترة 2005–2016.

وبعد تقدير جملة معادلات نموذج الدراسة وفق أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل، باستخدام برنامج Eviews، توصلت الدراسة إلى أن التركيز له أثر في اتجاه واحد على مؤشرات الربحية، بالإضافة الى ان الحصة السوقية للبنوك لها علاقة تأثير موجبة ومعنوية ومتبادلة مع مؤشرات الأداء.

الكلمات المفتاحية: تركيز الصناعة، الربحية، الاقتصاد الصناعي، الصناعة المصرفية الجزائرية.

تصنيف G21،L1 :JEL.

Abstract:

This research paper aims to determine the nature of the industry concentration-performance relationship in the Algerian banking industry. According to the industrial economics model. Through an analytical study of the relationship between the industry concentration index and the profitability index in the banking industry. During the period 2005-2016.

After estimating the equations model using the three-stages least squares method. Using Eviews software. The study found that industry focus has a one-way impact on profitability indicators. In addition, the banks market share has a positive, significant and reciprocal influence on performance indicators.

Keywords: industry concentration; profitability; industrial economics; Algerian-banking industry.

1. مقدمة.

يعتبر الاقتصادي الشهير ألفريد مارشال أحد أبرز المفكرين الاقتصاديين في مجال الإقتصاد الصناعي، حيث ساهمت أعماله في بناء منهج تحليلي للعلاقات الموجودة بين هيكل الصناعة وسلوك المنشآت والأداء المحقق على مستوى الصناعة، عُرف بنموذج الهيكل-السلوك-الأداء.

ولعل أبرز علاقة ركز عليها منهج التحليل في الاقتصاد الصناعي، هي تلك التي تربط بين هيكل الصناعة ككل والأداء الخاص بالمؤسسات الناشطة فيها. إذ تعتبر هذه العلاقة مهمة جدا لتفسير التغيرات الحاصلة في الصناعة عموما، سواء بالنسبة لفهم السُلطات المنظمة لتلك الصناعة، والتي تعمل على إيجاد وتحديد سياساتها الصناعية المناسبة لتوجيه تلك الصناعة من جهة. ومن جهة أخرى يساعد المنهج المؤسسات الاقتصادية الناشطة في الصناعة على فهم ميكانيزمات نشاط الصناعة، والتي تسعى بدورها لتحسين سلوكها واتخاذ قراراتها الإستراتيجية المناسبة لذلك الهيكل قصد تطوير وتحسين أدائها.

وتعد الصناعة المصرفية أكثر الصناعات تحليلا وفق منهج الاقتصاد الصناعي، لما تكتسيه هذه الصناعة من أهمية بالغة في الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها والنامية. لذا تظهر الحاجة دائما لمعرفة خصائص هذه الصناعة وتحليل هيكلها وأداء المؤسسات الناشطة فيها، قصد تطويرها وتحسين أداء البنوك الناشطة فيها وتحنب الأزمات التي قد تواجهها مستقبلا.

ونظرا لكون الصناعة المصرفية الجزائرية مرت على العديد من المراحل وصولا إلى مرحلة التحرير المصرفي، حيث تغير هيكل الصناعة المصرفية في الجزائر وأصبح اليوم يضم العديد من البنوك الأجنبية الخاصة، وتحول البنوك العمومية إلى العمل وفق اقتصاد السوق، نتيجة تغير القوانين المنظمة للصناعة المصرفية في الجزائر بعد الأزمات التي مرت بما خاصة أزمة كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري. ما يجعل دراسة هذه الصناعة ضرورة ملحة للسلطات النقدية قصد التوصل إلى سياسات صناعية ملائمة لهذه الصناعة من جهة، وكذا للمعرفة حقيقة أداء البنوك الجزائرية بعد دخولها اقتصاد السوق من جهة أخرى.

1.1 إشكالية الدراسة وفرضياتها من خلال ما تم الاشارة إليه، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالى:

ما هو نوع العلاقة التي تربط تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر بربحيتها؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو حجم تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين مؤشر تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر وربحية البنوك بما؟
 - ما هي طبيعة العلاقة بين الحصة السوقية للبنوك العاملة في الجزائر وربحيتها؟

للإجابة على التساؤلات السابقة، سوف ننطلق من مجموعة الفرضيات التالية:

- و تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر مرتفع؛
- تربط تركيز الصناعة المصرفية في الجزائر بربحية البنوك العاملة بما، علاقة موجبة ومعنوية؟
 - تربط الحصة السوقية للبنوك العاملة في الجزائر بربحيتها، علاقة موجبة ومعنوية؛

2.1 أهمية وأهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهاته الدراسة في العمل على تحليل علاقة مستويات التركيز في الصناعة المصرفية الجزائرية بربحية البنوك العاملة بها، حيث سنحاول عرض شكل العلاقة الذي تم التوصل اليه من طرف دراسات اخرى، ومن ثم تقييم شكل تلك العلاقة في الصناعة المصرفية الجزائرية، عبر تطبيق أحد النماذج المعتمدة في الاقتصاد الصناعي، وهو نموذج Berger الذي طوره سنة 1995، حيث سنحاول الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء.

3.1 منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يدرس العلاقة بين متغيرين في ظاهرة زمنية، اعتمد الباحثان على توعين من المناهج، المنهج الوصفي لتحديد متغيرات الموضوع من أجل تحليل متغيرات الدراسة المتمثلة في مؤشرات التركيز بالصناعة والعوامل المحددة لها، وكذا مستويات الأداء والمؤشرات المالية الخاصة بما في الصناعة المصرفية.

في حين تم استخدام المنهج التجريبي الذي يشمل استقصاء العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، ودور كل متغير في تفسير الظاهرة المدروسة بالاعتماد على الادوات الاحصائية بين التركيز والربحية في الصناعة المصرفية الجزائرية.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم تركيز الصناعة ومؤشراته

يعتبر تركيز الصناعة أحد الابعاد التي تقوم عليها عملية تحليل هيكل الصناعة، وأكثرها استخداما، ويرجع هذا الى الخصائص التي يتمتع بها هذا البعد.

أ. مفهوم تركيز الصناعة والعوامل المؤثرة فيه

يشير مصطلح تركيز الصناعة إلى حجم المنشآت التي تقوم بتسويق منتج ما مقاسا بالحصة السوقية لكل منشأة منها، أي عدد وحجم المنشآت العاملة داخل الصناعة، حيث كلما قل عددها كلما دل ذلك على زيادة التركيز داخل الصناعة، وكذلك كلما زاد التباين في أحجام تلك المنشآت فإن ذلك يعني مزيدا من التركيز في الصناعة، كما يشير مصطلح تركيز الصناعة إلى "مدى تركز عملية إنتاج سلعة أو خدمة معينة في أيدي عدد محدود من المنشآت داخل الصناعة" (روجر, 1994, 29).

ان أساس اعتماد الباحثين على مؤشرات التركيز يرجع أساسا إلى بساطة وتوفر البيانات التي يعتمد عليها، عند القيام بعملية قياس التركيز، كما أن مؤشرات التركيز لا تستطيع وحدها تحديد هيكل السوق، وإنما يتحدد هذا الأخير بالاستعانة بمؤشرات أخرى كمدى التكامل بين المؤسسات داخل الصناعة، وقوة عوائق الدخول ومدى التميز في المنتجات داخل الصناعة، وغيرها من المؤشرات.

ب. العوامل المؤثرة على تركيز الصناعة

يتأثر تركيز الصناعة بمجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي:

- العوامل الهيكلية، وتشمل كل من (Caves & Porter, 1980): حجم سوق الصناعة، فعالية عوائق الدخول، حجم الطلب على السلعة، مستوى الأسعار؛
- نمط نمو المنشآت داخل الصناعة وكذلك سلوكياتها الاستراتيجية، وتشمل كل من (Levy, 1985; Muller, 1976): عمليات الاندماج والتكامل بين المنشآت العاملة بالصناعة ، دورة حياة المنشآت دخل الصناعة ؛
- عوامل التجارة الخارجية، وتشمل (Chou, 1986): أسعار السلعة التي تنتج داخل تلك الصناعة، والحصص المصدرة والمستوردة منها.

ج. مؤشرات قياس تركيز الصناعة

عموما يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من مقاييس التركيز (Yves, 1991, p. 133): مقاييس مطلقة ومقاييس نسبية، حيث تعتمد المقاييس المطلقة في عملية قياسها للتركيز على التوفيق بين عدد المنشآت العاملة في الصناعة والتباين في حصصها السوقية، أما المقاييس النسبية فهي تكتفي بالتركيز على التباين في الحصص السوقية للمنشآت داخل الصناعة دون التركيز على عددها. والجدول التالي يلخص اهم المؤشرات المعتمدة في قياس تركيز الصناعة (أنظر الملحق 01).

2.2 مفهوم الأداء ومؤشرات قياسه

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء ومؤشرات قياسه، إلا أنه لا يوجد إجماع تام حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال المفكرون الاقتصاديون يناقشون الأداء كمصطلح فني حسب زاوية الرؤية لكل مفكر والخلفية التحليلية المنطلق منها لتحليل الأداء.

أ. مفهوم الأداء:

من وجهة نظر الاقتصاد الصناعي، يُعرف الأداء بأنه درجة النجاح التي تحققها المؤسسة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقا، ومن أهم المعايير المستخدمة في تقويم أداء المؤسسة هي الربحية والنمو والإنتاجية والتجديد. (عطية، 1995، 153)

بينما يرى "بامخرمة" أنه يمكن التعرف على مفهوم الأداء بصورة عامة عن طريق قياس درجة انحراف ما أنجز فعلاً من الأهداف المخطط لها عن ما خطط له من هذه الأهداف، أو أحياناً عن طريق قياس ما تحققه المنشأة من هدف معين مقارنة بالحد الأدنى المقبول من هذا الهدف أو مقارنة بالمستوى الأمثل من الهدف الذي تسعى إليه المنشأة. (بامخرمة،1994، 210)

كما يعرفه "Jean Yves" على أنه: "مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى أثار المؤسسة على البيئة الخارجية". (Jean Yves, 2000, P.20)

بينما يرى "Miller & Bromiley" أن الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها". (الغالي، 2009، 38)

ب. مؤشرات قياس الأداء المالى

وسوف نركز في هذه الدراسة على مؤشرات قياس الربحية التي تضم معايير تقييم الاداء المالى للبنوك، وفق المؤشرات الأتية: (الدوري، 2013، 144)

$$100 imes \frac{\text{الإيرادات}}{\text{حقوق الملكيه}} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{حقوق الملكيه}}$$

وتعد الزيادة في هذه النسبة مؤشرا ايجابيا لكن ارتفاع معدل الدوران هنا أكثر من الحد المقبول والطبيعي يزيد من المخاطر المالية للمصرف كونه يعني المبالغة في المتاجرة وذلك يتطلب المزيد من القروض مما يعني ارتفاع نسبة المطلوبات الى حقوق المالكين فوق الحد الذي يريده الدائنون مما يشكل خطرا على الدائنين والمقرضين، والايرادات في البسط هنا يقصد بما ايرادات النشاط الجاري اما حقوق الملكية في المقام فتتمثل في مصادر التمويل الطويلة الاجل.

معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكيه
$$=rac{|(ريح بعد الصريبه}{c z} imes 100 %$$

يقيس هذا المعيار معدل عائد الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية فهو يشير الى قدرة وكفاءة الإدارة في تعظيم ثروة المالكين وترتفع هذه النسبة في سنوات الاعفاء من الضرائب وتنخفض في سنوات الخضوع لها كما يلاحظ انها تنخفض نتيجة زيادة الارباح المحتجزة ايضا، ويسمى هذا المعيار ايضا بنسبة الربحية.

$$imes 100 imes rac{ ext{May rec line per line}}{ imes 100 imes 100}$$
معدل دوران الموجودات مجموع الموجودات

يبين هذا المعيار قدرة الموجودات على توليد الارباح اي مدى ربحية المصرف ويعكس كفاءته في استخدام موارده لخلق الارباح التي يقصد بها الربح الصافي بعد الضرائب.

$$\times 100 imes 100 imes 100$$
 معدل دور ان الموجودات الثابته $\times 100 imes 100 imes 100$

يشير هذا المعيار الى متوسط دوران صافي الموجودات الثابتة أي قدرتها على توليد الارباح الصافية بعد الضرائب.

3.2 علاقة تركيز الصناعة بربحيتها

تعتبر العلاقة تركيز الصناعة وربحيتها اللبنة الأولى لتحليل العلاقة هيكل سوق-أداء، حيث حاول الباحثين تحديد أهم المتغيرات المفسرة للتغير في مختلف مؤشرات ربحية الصناعة، وفيما يلي عرض لمجموعة من المحاولات التي حاولت تحليل العلاقة بين مؤشر التركيز من جهة، ومختلف المؤشرات معبرة عن الأداء من جهة أخرى.

شكلت دراسات Bain أولى الأعمال في هذا المجال، فقد قام Bain سنة 1951 بنشر دراسة ميدانية له من أجل اختبار نموذج ال SCP، ففي سبيل دراسة العلاقة ما بين تركيز الصناعة وربحيتها، اختبار Bain عينة مكونة من 42 صناعة تحتوي في مجملها على 335 مؤسسة، أي بمتوسط 8 مؤسسات في كل صناعة، حيث لاحظ Bain أن البيانات الخاصة بأكثر من نصف الصناعات في عينة الدراسة، قد تم حساب نسب الربحية بما عبر استخدام البيانات الخاصة بـ 3، 4 أو 5 مؤسسات من تلك الصناعة، أي أن قيم الربحية المحسوبة لكل صناعة أعطت وزن أكبر لبيانات المؤسسات الكبيرة بما على حساب المؤسسات الصغيرة. 1991 (Leonard W. Weiss)

ومن جهة أخرى، فان مستوى أداء المؤسسة في الصناعة قد يؤثر على هيكل الصناعة، وبالتالي على سلوك المؤسسات في ظل هذا الهيكل، إذ أن المستويات العليا من الربحية أو الكفاءة الإنتاجية أو التطور التقني، قد تؤدي إلى تدعيم التركز في الصناعة أو مقاومتها وتخفيض مستواها، وهذا من خلال تأثيرها على العوامل المؤثرة في أبعاد هيكل الصناعة (وبالأخص درجة التركز في الصناعة) كحجم الطلب على السلعة ومرونته ومستويات التكاليف وغيرها من العوامل. (بامخرمة، 44،1994).

وهذا ما أهملته الدراسات التجريبية في السابق إلا أن هناك محاولات أخرى استخدمت أساليب الاقتصاد القياسي الأكثر تقدما لمعرفة الارتباط بين هذه المتغيرات.

ومن بين الدراسات الأخرى التي حاولت دراسة العلاقة بين هيكل الصناعة والربحية يمكن ذكر الدراسة التي قام بها Shepherd سنة 1972، من خلال تحليل الانحدار بين ربحية 231 مؤسسة مختلفة (مقاس بمعدل العائد على حقوق المساهمين)، ومجموعة من المتغيرات التي كان يراها مفسرة للتغير في ربحية تلك المؤسسات، حيث اعتمد في البداية على كل من الحصة

السوقية، التركيز، حجم المؤسسة والانفاق على الاعلان كمؤشرات لتمييز المنتجات. (Shepherd,1972,37)

وتوصلت الدراسة الى أن كل من الحصة السوقية وتركيز الصناعة يؤثران ايجابيا على الربحية، كما أن الحصة السوقية كانت ذات أهمية أكبر من تركيز الصناعة في تفسير التغير في الربحية، وهذا راجع إلى أن الحصة السوقية تعبر مباشرة على خصائص وسلطة المؤسسة داخل السوق الذي تنشط به، حيث ثبت هذا في مجموعة من الدراسات الأخرى التي اعتمدت على بيانات خاصة بالمؤسسات بدلا من الصناعة.

ومنه يمكن القول أنه بربط المتغيرات الثلاث الرئيسة لنموذج SCP وفق منهج التحليل في الاقتصاد الصناعي، وتكوين مختلف حلقات التغذية العكسية، تتشكل الصورة الكاملة للآليات المفسرة لتطور الصناعة، وهكذا فإنه من خلال وجود نسب تركيز معينة في الصناعة يتحدد وفقها الأداء الذي تحققه المؤسسات في الصناعة، ونفس العلاقة تحدث بالاتجاه المعاكس حيث تؤثر مستويات الأداء المحققة في الصناعة على الحصص السوقية المحددة لنسب التركز بالصناعة والتي بدورها تحدد فيما بعد هيكل الصناعة في حد ذاته، لذلك يمكن القول ان العلاقة بين الميكل والأداء هي علاقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق المتغير الوسيط المتمثل في سلوك المؤسسات في الصناعة. مثل ما يوضحه الشكل التالى:

الشكل 1: العلاقات المختلفة بين الهيكل والسلوك والأداء في الصناعة

Performance - الداء Structure - ميكل Structure - ميكل Source : (Ferguson & Ferguson, 1994, p. 18)

من هنا جاءت هاته الدراسة قصد تحليل العلاقة في الاتجاهين بين هيكل الصناعة المصرفية والمتمثل في تركيز الصناعة ويتعلق الأمر بمؤشر هرشمان - هرفندال والحصة السوقية من جهة، والأداء الذي تحققه الصناعة للمؤسسات من خلال مؤشر الربحية في الصناعة من جهة أخرى.

3. منهجية الدراسة الميدانية

1.3 بيانات ونموذج الدراسة

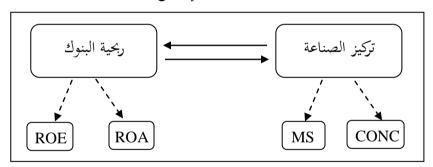
أ. عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 13 بنك تجاري، وهي عبارة عن عينة تم اختيارها بناء على ما هو متوفر من بيانات حول مجتمع الدراسة، وتشتمل البنوك التجارية على خمس بنوك عمومية وثمانية بنوك خاصة؛ تم الحصول على البيانات الخاصة بعينة الدراسة خلال الفترة 2005-Bank scope، من قاعدة البيانات Bank scope، حيث توفر هاته القاعدة الجداول المحاسبية للعديد من البنوك في مختلف دول العالم؛

ب. نموذج الدراسة

يضم هذا النموذج جملة من المعادلات المتعلقة بفرضيات الدراسة، والشكل التالي يوضح شكل العلاقة التي حاول النموذج تفسيره:

الشكل2: العلاقة بين المتغيرات في نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين

ويتكون النموذج من معادلة رئيسية ومعادلتين ثانويتين، حيث نحاول من خلال المعادلة الرئيسية قياس أثر كل من متغيرات الهيكل ومتغيرات أخرى خارجية على الأداء، وعلى أساس اشارة كل متغير يتم قبول أو رفض احدى الفرضيات السابقة، وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالى:

$$\pi_{it} = eta_0 + eta_1 Conc_t + eta_2 MS_{it} + eta_3 BO_i + arepsilon_{it} \dots (1)$$
 $\pi_{it} = \Re OE_i$ عن مقياس للأداء مثل (ROA و ROE)؛

conct: تعبر عن مقياس لقياس التركيز داخل الصناعة في الزمن t، تم حسابه من قبل الباحثين من خلال البيانات الخاصة بحجم التمويل الذي قدمته البنوك المكونة لعينة الدراسة، وهذا بالاعتماد على مؤشر التركيز لأكبر خمس بنوك في الصناعة المصرفية الجزائرية من حيث حجم التمويل، والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات التركيز في الصناعة المصرفية؟

الجدول 1: تطور مؤشر التركيز CR5 في الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016 كلات 2016-2016

2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
0,850	0,868	0,858	0,874	0,895	0,927	التركيز
2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
0,882	0,884	0,891	0,879	0,881	0,867	التركيز

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MS Excel 2016

حيث يوضح الجدول ان التركيز شهد تراجعا حلال الفترة من 2005 الى 2010، وثم عاد للارتفاع خلال الفترة التي بعدها.

t تعبر عن الحصة السوقية للمؤسسة i في الزمن: MS_{it}

Bank ownership) BO عند البنك سيتم التعبير عن متغير ملكية البنك بمتغير العمير عن متغير ملكية البنك بمتغير العميري (Dummy variable) يأخذ قيمة واحد في حالة كون البنك حكومي، والقيمة صفر في حالة كون البنك خاص؛

^Eit: يشير إلى معيار الخطأ العشوائي للنموذج.

ومن اجل تحليل أثر متغيرات الأداء على الحصة السوقية وتركيز الصناعة، سوف يتم الاستعانة بالمعادلتين التاليتين:

$$Conc_t = \gamma_0 + \gamma_1 \pi_{it-1} + \gamma_2 inter_t + \gamma_3 GDPP_{t-1} + \varepsilon_{it}$$
 ...(2)

$$MS_{it} = \mu_0 + \mu_1 \pi_{it-1} + \mu_2 BO_i + \varepsilon_{it} ...(3)$$

Inter: سعر الفائدة الحقيقى؛

GDPP: معدل الناتج الاجمالي الخام لكل نسمة؛

ونظرا لاختلاف طبيعة المتغيرات المستخدمة، فقد تم ادخال اللوغاريتم عليها.

2.3منهجية تقدير معالم النموذج

من اجل تقدير معالم نموذج الدراسة تم الاعتماد نموذج المعادلات الآنية، والتي تتميز المعادلات بكونما نوع من نماذج المعادلات تحتوي على مجموعة من المعادلات تحاول تفسير العلاقة بين بحموعة من المتغيرات علاقة سببية في اتجاهين، محموعة من المتغيرات، حيث تكون العلاقة بين بعض تلك المتغيرات علاقة سببية في اتجاهين، تعرف أيضا هذه العلاقات بعلاقات التغذية العكسية، وتم تقدير المعالم بالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل ((three-stage least squares (3SLS))، وهذا النبوع من نماذج التقدير يتطلب تحديد مجموعة متغيرات الأداة (π_{it-1} ; Conc $_t$; MS_{it} ; BO_i ; $inter_{t-1}$; $GDPP_{t-1}$)، وهي (variables)، وهي π_{it-1} ; $GDPP_{t-1}$;

4. نتائج الدراسة

1.4 نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سوف نحاول الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة ديكي فولر المطور (اختبار ADF)، والجدول التالي يبين نتائج ذلك الاختبار بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

	·		
عند التفاضل الأول: 1)I) (st difference1)	عند المستوى: $I(0)$ (Level)		المتغير
	(0,0116)	45,0423	LROA
	(0,0017)	52,1751	LROE
	(0,0300)	41,1493	LMS
	(0,0105)	45,4325	LConc
	(0,0121)	44,8844	Linter
(0.0000) 76.8233	(0,9995)	8,58675	LGDPP

الجدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن أغلب المتغيرات المعتمدة في الدراسة هي متغيرات مستقرة عند المستوى 0، أما المتغير GDPP فهو مستقر عند مستوى التفاضل الأول I1.

2.4 تقدير معالم نموذج الدراسة

سنستخدم في هذا العنصر أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل، مع اعتبار كل المتغيرات الداخلية على أنها أساسية ماعدا متغير الأداء، هذا الاخير سوف نعبر عنه باستخدام معدل العائد على معدل العائد على الموجودات في الجانب الأيسر للجدول، ثم باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية في الجانب الأيمن له، والجدول التالي يبين نتائج التقدير لمعاملات النموذج:

الجدول 3. نتائج تقدير معالم نموذج الدراسة

Estimation Method: three-Stage Least Squares Sample: 2006 2016 Included observations: 143						
	Total system (balanced) observations 429					
Dependent variable π : LROA Dependent variable π : LROE						
•			•			
Equation1: $\pi = C(1) + C(2)*LCONC + C(3)*LMS + C(4)*BO$ Instruments: $C \pi (-1) LGDPP(-1) BO LINTER(-1) LM$					-1)	
) BO LINTER(-1) I		Duck	
•	Coefficient	Prob	2(1)	Coefficient.	Prob	
C(1)	1.197693	0.0000	C(1)	3.754936	0.0000	
C(2)	-1.435969	0.0098	C(2)	-3.709992	0.0361	
C(3)	0.003318	0.6950	C(3)	0.129573	0.0000	
C(4)	-0.101751	0.0019	C(4)	-0.355642	0.0002	
C(5)	0.391505	0.0000	C(5)	-0.030315	0.6844	
R-squared		0.481986	R-squared		0.169347	
Adjusted R-squa		0.466971	Adjusted R-squared		0.145270	
S.E. of regression	n	0.100842	S.E. of regression		0.320207	
Durbin-Watson s	stat	1.892750	Durbin-Watson stat		1.182180	
Mean dependent var		2.196060	Mean dependent var		3.544185	
S.D. dependent	var	0.138122	S.D. dependent var		0.346351	
Sum squared res	sid	1.403324	Sum squared resid		14.14951	
Instrument rank		7	Instrument rank		7	
Prob(J-statistic)		0.206967	Prob(J-statistic)		0.186276	
Equation 2: $LCONC = C(7) + C(8) * \pi (-1) + C(9) * LINTER + C(10) * LGDPP$						
			() BO LINTER(-1) I			
	Coefficient.	Prob		Coefficient.	Prob	
C(7)	-0.217416	0.0001	C(7)	-0.210705	0.0000	
C(8)	-0.011202	0.1932	C(8)	-0.005191	0.0955	
C(9)	-0.000851	0.0577	C(9)	0.001860	0.0000	
C(10)	0.013087	0.0459	C(10)	0.011106	0.0679	
R-squared		0.064582	R-squared		0.170029	
Adjusted R-squared		0.044393	Adjusted R-squared		0.152116	
S.E. of regression	on	0.014710	S.E. of regression 0.0138		0.013856	

Economic Researcher Review

Durbin-Watson stat		0.900945	Durbin-Watson stat		1.364591	
Mean dependent var		-0.133036	Mean dependent var		-0.133036	
S.D. dependent var		0.015048	S.D. dependent var		0.015048	
Sum squared res	sid	0.030077	Sum squared resid		0.026686	
Equation3: LMS = $C(11) + C(12) * \pi (-1) + C(13) * BO$						
Instruments: $C \pi (-1) LGDPP(-1) BO LINTER(-1) LMS LCONC$						
	Coefficient.	Prob		Coefficient.	Prob	
C(11)	-6.398180	0.0001	C(11)	-7.591517	0.0000	
C(12)	0.788968	0.2656	C(12)	0.837320	0.0001	
C(13)	2.898381	0.0000	C(13)	2.810641	0.0000	
R-squared		0.654016	R-squared		0.686439	
Adjusted R-squared		0.649074	Adjusted R-squared		0.681960	
S.E. of regression		0.989314	S.E. of regression		0.941818	
Durbin-Watson stat		0.068669	Durbin-Watson stat		0.294021	
Mean dependent var		-3.553843	Mean dependent var		-3.553843	
S.D. dependent var		1.670037	S.D. dependent var		1.670037	
Sum squared resid		137.0238	Sum squared resid		124.1829	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

يتضح من الجدول الخاص بالمعادلة رقم 1 أن النموذج قام بتفسير 48,20 في المائة من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الموجودات؛ و16,93 في المائة من التغير في العائد على حقوق الملكية، كما أن احتمال إحصائية J-statistic كما أن احتمال إحصائية J-statistic كان أكبر من 5 بالمائة، مما يدل على أن المعادلة J- هي زائدة تحديد، وبالتالي فان المتغيرات الأداة المعتمدة في هذه المعادلة هي كافية.

وبالرجوع الى المعادلة الخاصة بالعائد على الموجودات، نجد ان متغير تركيز الصناعة كان له أثر سالب ومعنوي، بينما اثرت قيمة الاداء للسنة السابقة تأثيرا موجبا ومعنويا على قيمته الحالية؛ وفيما يخص المعادلة الخاصة بمعدل العائد على حقوق الملكية، فان مؤشر التركيز كان له اثر سالب ومعنوي على المتغير التابع، اما متغير الحصة السوقية فكان اثره موجب ومعنوي، متغير ملكية البنك كان اثره سالبا ومعنويا، اما قيمة العائد علة حقوق الملكية في السنة السابقة فقد كان اثرها غير معنوى على المتغير التابع؛

توضح النتائج الخاصة بالمعادلة رقم 2، ان معامل التحديد بلغت قيمته 6,45 و 17 بالمائة على التوالي، وهو يمثل مقدار التغير في تركيز الصناعة الذي يمكن تفسيره من قبل متغيرات المعادلة، حيث ان قيمة معدل العائد على الأصول للسنة السابقة كان اثره غير معنوي، وكذلك القيمة السابقة لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد كان اثره غير معنوي عند مستوى دلالة 5 بالمائة، مما يدل على ان العلاقة بين التركيز ومؤشرات الأداء هي علاقة في اتجاه واحد؛

من جهة أخرى توضح النتائج الخاصة بالمعادلة رقم 3، ان معامل التحديد قد بلغ من جهة أخرى توضح النتائج الخاصة بالمعادلتين؛ وقد كان معدل العائد على الأصول للسنة السابقة ذو أثر غير معنوي، أما القيمة السابقة لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد كان أثره موجب ومعنوي، مما يدل على ان العلاقة بين الحصة السوقية ومؤشرات الأداء هي علاقة في اتجاه واحد، وهذا في حالة قياس الأداء بالاعتماد على معدل العائد على الأصول، وتكون العلاقة في اتجاهين إذا ما تم التعبير عن الأداء بمعدل العائد على حقوق الملكية؛ كما يتضح من نتائج المعادلة ان ملكية البنك كان له اثر موجب ومعنوي بالنسبة لكلى مؤشري العائد؛

5. مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سالب في اتجاه واحد لمؤشر التركيز على مؤشرات الأداء، ويفسر هذا بأن الصناعة المصرفية في الجزائر عرفت خلال السنوات الأخيرة زيادة في التركيز، خاصة بعد سنة 2010، والذي يمكن تفسيره من خلال زيادة تعاملات البنوك العمومية مع المؤسسات العمومية، غير ان البنوك العمومية لم تستطع استغلال هذه الزيادة في التركيز، على اعتبار ان مؤشرات العائد على الأصول لتلك البنوك كانت في تراجع، ربما قد يكون هذا التراجع بسبب زيادة في حجم أصول البنوك وحجم حقوق الملكية، رافقه تراجع في النتيجة الصافية المحققة.

وفيما يتعلق بالحصة السوقية، لقد أظهرت النتائج انما ذات أثر موجب ومعنوي على معدل العائد على حقوق الملكية، وأثرها غير معنوي على معدل العائد على الأصول؛ وتفسير هذا هو ان الحجم الكبير لأصول البنوك العمومية حرمها من استغلال الحصة السوقية التي تتمتع بما، حيث ان معدل العائد على حقوق الملكية أوضح ان الحصة السوقية ساهمت في تحسين العائد المحقق. وما يدعم هذا التفسير هو الأثر السالب والمعنوي لملكية البنك على معدلات العائد، أي ان البنوك الخاصة كانت معدلات العائد بما أحسن من معدلات العائد المحققة في البنوك العمومية؛

من جهة أخرى فان معدلات العائد على حقوق الملكية للبنوك، ارتبطت ايجابيا بالتوسع في الحصص السوقية لها، حيث انه بالرغم من ان معدلات التركيز كانت في تزايد، غير ان ترتيب البنوك من حيث الحصص السوقية كان في تغير مستمر، مما يعني ارتفاع الحصة السوقية لبنوك

معينة، في الوقت الذي تتراجع فيه الحصص السوقية لبنوك أخرى، كما ان أثر متغير ملكية البنك على الحصة السوقية كان موجبا ومعنويا، مما يدل على تحسن في الحصة السوقية للبنوك العمومية اكبر من البنوك الخاصة.

6. الخاتمة

تمحور موضوع هذه الدراسة حول تحليل احدى العلاقات الفرعية لنموذج ال SCP، وتعلق الامر بتحليل العلاقة بين تركيز الصناعة وأداء المؤسسات العاملة بها، وهذا من خلال الاعتماد على نموذج المعادلات الانية في تحليل العلاقة بين كل من تركيز الصناعة والحصة السوقية على ربحية البنوك، وتم التوصل الى مجموعة النتائج التالية:

- تتفق اغلب الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة بين التركيز والربحية، على ان هاته العلاقة هي علاقة موجبة وغير خطية، اي ان التركيز بإمكانه المساهمة في تحسين اداء الصناعة ولكن بشكل غير خطى؛
- نسبة تركيز الصناعة المصرفية كانت مرتفعة خلال الفترة 2016/2005، حيث أن مؤشر CR5 كان فوق 0,8، الى جانب كون القيم المعتمدة في قياسها كلها كانت لبنوك العمومية، أي ان أكبر البنوك من حيث الحصة السوقية كانت عمومية، مما يدل على بقاء سيطرة البنوك العمومية على جزء كبير من السوق المصرفية في الجزائر، أي وجود تركيز مرتفع داخل الصناعة المصرفية في الجزائر، وهذا يثبت تحقق الفرضية الأولى؛
- تركيز الصناعة له أثر سالب ومعنوي على ربحية البنوك العاملة في الصناعة المصرفية في الجزائر، كما أن الربحية ليس لها أثر معنوي على تركيز الصناعة، مما ينفي فرضية وجود علاقة موجبة، معنوية ومتبادلة تربط بين المتغيرين، وهذا ينفى تحقق الفرضية الثانية؛
- الحصة السوقية للبنوك لها أثر موجب ومعنوي على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث انه كلما زادت الحصة للبنك فان هذا يكون نتيجة زيادة القروض الممنوحة، وبالتالي فان هذا يعني زيادة في الارباح الناتجة عن تلك القروض، مما يؤدي الى تحسين مؤشرات اداء تلك البنوك؛
- يؤثر اداء البنوك خلال السنة السابقة على الحصة السوقية للبنك في السنة التي تليها،
 وهذا يثبت تحقق الفرضية الثالثة، والتي تنص على أن الحصة السوقية للبنوك العاملة في الجزائر
 تربطها علاقة موجبة، معنوية ومتبادلة بربحيتها.

7. قائمة المراجع

- Barthwal, R. (2004). Industrial Economics: an introductory text book (2nd ed.). India: New Age International.
- Bikker, J. A., & Haaf, K. (2002). Measures of competition and concentration in the banking industry: a review of the literature. Economic & Financial Modelling, 9(2), 53-98.
- Bikker, J. A., Shaffer, S., & Spierdijk, L. (2012). Assessing competition with the Panzar-Rosse model: The role of scale, costs, and equilibrium. Review of Economics and Statistics, 94(4), 1025-1044.
- Caves, R. E., & Porter, M. E. (1980). The dynamics of changing seller concentration. The Journal of Industrial Economics, 1-15.
- Chou, T.-C. (1986). Concentration, profitability and trade in a simultaneous equation analysis: The case of Taiwan. The Journal of Industrial Economics, 429-443.
- Ferguson, P. R., & Ferguson, G. (1994). Industrial economics: issues and perspectives. USA: NYU Press.
- Levy, D. (1985). Specifying the dynamics of industry concentration. The Journal of Industrial Economics, 55-68.
- Lorenz, M. O. (1905). Methods of measuring the concentration of wealth. Publications of the American statistical association, 9(70), 209-219.
- Muller, J. (1976). The impact of mergers on concentration: A study of eleven West German industries. Journal of Industrial Economics, 25(2.132-113,(
- Needham, D. (1978). Economics of industrial structure: conduct and performance.[Text book]. USA: ST. Martin's Press Inc. ..
- Sawyer, M. (1985). The economics of industries and firms (2nd ed.). UK: Routledge.
- Tirole, J. (1994). The theory of industrial organization. England: MIT press.
- Yves, M. (1991). Fondement d'économie industrielle (2ème ed.). paris: economica.
 - بامخرمة، أس. (1994). اقتصاديات الصناعة. الطبعة الأولى. دار زهران للنشر و التوزيع. جدة. الدوري، ع. (2013). تقييم الاداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي.. دار الدكتور للعلوم. بغداد. روجر, ك. (1994). إقتصاديات الصناعة. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

عطية، ع.(1997) . الاقتصاد الصناعي(بين النظرية و التطبيق). الدار الجامعية للطباعة الإسكندرية. الغالبي، ط م.(2009). الإدارة الإستراتيجية: منظور منهجي متكامل.دار وائل للنشر. عمان.

8. الملاحق. الملحق 1. مؤشرات قياس تركيز الصناعة

المقاييس النسبية	المقاييس المطلقة		
صياغته الرياضية	المؤشر	صياغته الرياضية	المؤشر
$G = \left(\frac{\sum_{n=1}^{N} \sum_{i=1}^{n} S_{i}}{\frac{N+1}{2N} \sum_{i=1}^{N} S_{i}}\right) - 1$	معامل جيني	$C_{\mathbf{r}} = \sum_{i=1}^{r} \frac{x_i}{x} = \sum_{i=1}^{r} S_i$	نسبة التركيز
$C = \frac{\delta}{\bar{X}} = N \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \left(X_i - \frac{1}{N} \right)^2}$	معامل الاختلاف	$HH = \sum_{i=1}^{N} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2$ $HH = \sum_{i=1}^{N} (S_i)^2$	مؤشر هیرفندال هیرشمان
$V = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} (\log S_i)^2 - \frac{1}{N^2} \left(\sum_{i=1}^{N} \log S_i \right)^2$	تباين لوغاريتم أحجام المنشآت	$HK(\alpha) = \sum_{i=1}^{N} S_i^{\alpha}$	مؤشرات هانا وكاي
$L = \frac{1}{k} \left(\sum_{i=1}^{k-1} \frac{Q_i}{k-1} \right)$	مؤشر لندا	$E = \sum_{i=1}^{N} S_i \ln(\frac{1}{S_i})$	مؤشر انتروپ <i>ي</i>
		$R = \frac{1}{(2\sum_{i=1}^{N} i. P_i) - 1}$	مۇشىر روزنىلوث
		$H = \sum_{i=1}^{m} \frac{\delta R_i^*}{\delta W_{k_i}} \cdot \frac{W_{k_i}}{R_i^*}$	H- مؤشر statistic Panzar ا and Rosse

Source: (Barthwal, 2004, p. 198; Bikker & Haaf, 2002; Bikker, Shaffer, & Spierdijk, 2012; Ferguson & Ferguson, 1994, p. 20; Lorenz, 1905; Needham, 1978, p. 125; Sawyer, 1985; Tirole, 1994, p. 221)